السياسة الامريكية تجاه السعودية في ظل التغيرات الإقليمية

U.S. Policy toward Saudi Arabia amid Regional Changes

م.م. زمن محمد جبار

جامعة النهرين

zaman.muhamad@nahrainuniv.edu.iq

تاريخ استلام البحث: ٢٠٢٥/١/٥ تاريخ قبول النشر: ٢٠٢٥/٤/٨

الملخص:

شهدت السياسة الأمريكية تجاه المملكة العربية السعودية تحولات كبيرة في ظل التغيرات الإقليمية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط، ويعتمد نهج الولايات المتحدة على تحقيق التوازن بين مصالحها الاستراتيجية، مثل ضمان استقرار أسواق الطاقة، وتعزيز التعاون الأمني، ومواجهة النفوذ الإيراني، وبين القيم التي تروج لها مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان، وأن العلاقات بين الولايات المتحدة الامريكية والمملكة العربية السعودية تأثرت بعدد من العوامل، أبرزها التغيرات في الإدارات الأمريكية، والتطورات الجيوسياسية مثل الصراع في اليمن، وتطبيع العلاقات بين بعض الدول العربية و"إسرائيل"، إضافة إلى التوترات المتزايدة مع إيران، كما لعبت قضايا حقوق الإنسان دورًا في توتر العلاقات، خاصة بعد مقتل الصحفي جمال خاشقجي، مما دفع بعض الإدارات الأمريكية إلى إعادة تقييم مستوى التعاون مع المملكة على الرغم من التحديات، تبقى العلاقات الأمريكية–السعودية قائمة على المصالح المتبادلة، حيث تظل المملكة شريكًا رئيسيًا في قضايا الطاقة والأمن الإقليمي، كما أن التنافس مع الصين وروسيا يدفع الولايات المتحدة للحفاظ على تحالفها مع المملكة العربية السعودية، مع محاولة فرض ضغوط دبلوماسية لتوجيه السياسات المملكة العربية السعودية نحو توافق أكبر مع التوجهات الأمريكية.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية، الولايات المتحدة، السعودية.

Abstract:

U.S. policy toward Saudi Arabia has undergone significant shifts amid regional transformations in the Middle East. The U.S. approach seeks to balance strategic interests—such as ensuring energy market stability, enhancing security cooperation, and countering Iranian influence—with its promotion of democratic values and human rights, The study highlights that U.S.-Saudi relations have been shaped by various factors, including changes in U.S. administrations, geopolitical developments like the Yemen conflict, the normalization of ties between some Arab states and Israel, and growing tensions with Iran. Human rights concerns, particularly after the killing of journalist Jamal Khashoggi, have also led some U.S. administrations to reassess the depth of their engagement with the kingdom, despite challenges, U.S.-Saudi relations

remain rooted in mutual interests, with Saudi Arabia playing a crucial role in energy and regional security. Additionally, U.S. competition with China and Russia pushes Washington to maintain its alliance with Riyadh while applying diplomatic pressure to align Saudi policies more closely with American strategic objectives.

Keywords: Foreign Policy, United States, Saudi Arabia.

المقدمة:

تُعتبر السياسة الخارجية أحد العوامل الأساسية التي تحدد ملامح العلاقات الدولية، حيث تسعى الدول الكبرى إلى حماية مصالحها وتعزيز نفوذها من خلال مزيج من الأدوات الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية. وفي هذا السياق، تبرز الولايات المتحدة بوصفها القوة العالمية الأكثر تأثيرًا في الشرق الأوسط، حيث تمتلك مصالح استراتيجية تمتد عبر مختلف القضايا السياسية والاقتصادية والأمنية، وتشكل المملكة العربية السعودية أحد أهم حلفاء واشنطن في المنطقة، نظرًا لموقعها الجغرافي الحيوي، وثقلها السياسي والديني، ودورها المحوري في استقرار أسواق الطاقة العالمية. شهدت العلاقات بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية تطورات متسارعة على مدار العقود الماضية، حيث مرت بمراحل من التحالف القوي وأخرى من التوتر الحذر، متأثرةً بالتغيرات الإقليمية والتحولات في أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، فمنذ منتصف القرن العشرين، ارتبطت العلاقات الثنائية بمصالح متبادلة، شملت تأمين إمدادات النفط، والتعاون العسكري، والتنسيق في القضايا الأمنية، إلا أن عوامل مثل التنافس الجيوسياسي، والأزمات الإقليمية، والتغيرات في توجهات الإدارات الأمريكية، لعبت دورًا في إعادة رسم طبيعة هذه العلاقة في العقود الأخيرة، فرضت التطورات الإقليمية والدولية تحديات جديدة على هذه العلاقة، مثل الصراعات المسلحة في المنطقة، والتوترات بين المملكة العربية السعودية وإيران، والتقارب العربي الإسرائيلي، بالإضافة إلى تزايد الدور الصيني والروسي في الشرق الأوسط، كما أن قضايا حقوق الإنسان، والديمقراطية، والحريات السياسية أصبحت محاور خلاف بين البلدين، مما أدى إلى فترات من إعادة التقييم والتكيف في السياسة الأمريكية تجاه الرياض، ورغم ذلك فإن المصالح الاستراتيجية المشتركة، مثل استقرار سوق النفط العالمي، والتعاون الأمني، ومكافحة الإرهاب، تظل عوامل رئيسية تحافظ على استمرارية العلاقة بين البلدين، رغم اختلاف الأولويات والتحديات التي تفرضها التحولات الإقليمية والدولية.

أهمية البحث: تتمثل أهمية هذا الموضوع في فهم تأثير التغيرات الإقليمية والدولية على العلاقات بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية، فالعلاقة بين البلدين تُعتبر محورًا رئيسيًا في السياسة الخارجية الأمريكية، ولها تأثير كبير على الاستقرار الأمني والاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط، ومن خلال استكشاف العوامل التي تؤثر في هذه العلاقات، مثل التحولات في السياسة الأمريكية والصراعات الإقليمية، يمكن تحديد كيفية تأثير هذه المتغيرات على الأمن الإقليمي والاقتصادي، كما أن هذه العلاقات تلعب دورًا في صياغة التوازنات الجيوسياسية العالمية، خاصة في ظل التحديات التي تفرضها القوى الدولية الصاعدة مثل الصين وروسيا.

اشكالية البحث: تتمثل اشكالية البحث في فهم كيف تتأثر السياسة الأمريكية تجاه المملكة العربية السعودية في ظل التغيرات الإقليمية والدولية المتسارعة في منطقة الشرق الأوسط، ففي ظل التحولات الجيوسياسية والتحديات الأمنية والاقتصادية، كيف يمكن للولايات المتحدة الحفاظ على مصالحها الاستراتيجية في المنطقة، في الوقت الذي تتزايد فيه الضغوط الداخلية والخارجية؟ وكيف يمكن للسعودية أن توازن بين علاقتها التقليدية مع الولايات المتحدة في ظل التحديات المستمرة، مثل التنافس الإيراني وتأثير القوى العالمية الصاعدة؟ وهل ستظل المملكة السعودية شريكًا رئيسيًا في السياسة الأمريكية، أم ستتجه نحو تعديلات استراتيجية تتماشى مع التغيرات الجديدة في المنطقة والعالم؟

فرضية البحث: "تفترض الدراسة أن السياسة الأميركية تجاه المملكة العربية السعودية لم تعد تُحكم فقط باعتبارات أمن الطاقة، بل باتت تخضع لتحولات بنيوية أعمق في الاستراتيجية الأميركية، تتمثل في إعادة تموضع واشنطن عالمياً، وصعود قوى إقليمية منافسة، مما دفع الولايات المتحدة إلى إعادة تقييم علاقتها مع الرياض ضمن مقاربة متعددة الأبعاد، توازن بين متطلبات الأمن الإقليمي، وتحديات النفوذ الصيني والروسي، وتحولات الداخل الأميركي ذات الصلة بحقوق الإنسان والطاقة النظيفة."

مناهج البحث: يعتمد البحث على ثلاث مناهج رئيسية أولاً، يتم استخدام **المنهج التحليلي** لفحص البيانات والمعلومات المتعلقة بالعلاقات بين البلدين، ثانيًا، يُعتمد على **المنهج التاريخي** لفهم كيفية تطور هذه العلاقات عبر الزمن، أما **المنهج المقارن** فيُستخدم لمقارنة السياسة الأمريكية تجاه المملكة العربية السعودية مع دول أخرى في المنطقة،

المطلب الأول: "السياسة الأمريكية تجاه المملكة العربية السعودية بعد التغيرات الإقليمية"

قبل التغيرات الإقليمية الجوهرية التي شهدها الشرق الأوسط منذ مطلع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، خاصة مع اندلاع موجة الاحتجاجات المعروفة بـ"الربيع العربي" عام ٢٠١١، وتصاعد التهديدات الأمنية الإقليمية، كانت السياسة الأمريكية تجاه المملكة العربية السعودية ترتكز على مجموعة من الركائز الثابتة، فقد تأسست العلاقة بين البلدين منذ ثلاثينيات القرن العشرين على قاعدة المصالح الاقتصادية والأمنية المتبادلة، وفي مقدمتها ضمان تدفق إمدادات النفط إلى الأسواق العالمية، ودعم الاستقرار في المنطقة، وقد لعبت الولايات المتحدة دورًا رئيسيًا في دعم مشاريع التنمية الاقتصادية في المملكة، بينما التزمت الأخيرة بتوفير الطاقة وفقاً لاحتياجات السوق، خصوصاً الأمريكية والأوروبية، كما شكلت الحماية الأمنية للمملكة من التهديدات الإقليمية جزءاً أساسياً من التفاهمات الاستراتيجية بين الطرفين، مما ساهم في ترسيخ علاقة شراكة استراتيجية طويلة الأمد.

من بداية القرن العشرين وحتى نهايته، شهدت العلاقات بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية تطورًا كبيرًا شكّل أساسًا للعلاقة الاستراتيجية بين البلدين، ففي بداية القرن العشرين كانت المملكة العربية السعودية لا تزال في مراحلها التكوينية الحديثة بعد توحيدها على يد الملك عبد العزيز آل سعود عام ١٩٣٢، ففي تلك الفترة لم يكن لدى المملكة تأثير كبير على الساحة الدولية، وكان الاقتصاد السعودي يعتمد بشكل رئيسي على الزراعة والتجارة، بالإضافة إلى أن المملكة كانت تواجه

تحديات داخلية وخارجية، لا سيما في ما يتعلق بالحفاظ على استقرارها السياسي، ومع اكتشاف النفط في المملكة العربية السعودية في أوائل العشرينات من القرن الماضي، تغير الوضع بشكل جذري، وكانت الشركات الأمريكية هي التي بدأت في استكشاف واستخراج النفط من الأراضي المملكة العربية السعودية، وبدأت شركات مثل **ستاندرد أويل** الأمريكية في توقيع عقود مع حكومة المملكة العربية السعودية، هذا الاكتشاف الكبير للنفط كان له تأثير ضخم على الاقتصاد المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة، حيث أصبح النفط السعودي مصدرًا حيويًا للإمدادات العالمية للطاقة(١).

شهدت العلاقات بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية بداياتها الفعلية في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين، عندما اكتُشف النفط في الأراضي السعودية، وهو ما شكّل نقطة تحول مهمة في مسار هذه العلاقة، إذ بدأت ملامح الشراكة الاستراتيجية تتبلور، مدفوعة بأهمية النفط السعودي لتأمين احتياجات الطاقة الأمريكية والأوروبية، وبالمقابل استفادت المملكة من الدعم الاقتصادي والتكنولوجي والعسكري الذي وفرته واشنطن، خاصة مع تنامي التهديدات الإقليمية في تلك المرحلة، وخلال الحرب العالمية الثانية تعزز هذا التعاون بشكل ملحوظ، حيث تم توقيع عدد من الاتفاقيات بين الطرفين لتقديم الدعم العسكري والتدريب للقوات السعودية، وقد شكّلت هذه الخطوات جزءاً من استراتيجية أمريكية أوسع تهدف إلى ضمان السيطرة على الموارد النفطية في منطقة الشرق الأوسط، وحماية مصالحها السياسية والاقتصادية والأمنية في الإقليم (٢).

ومع نهاية الأربعينات وبداية الخمسينات أصبح التعاون بين الولايات المتحدة و المملكة العربية السعودية أكثر رسوخًا، خاصة في ظل الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وفي هذا السياق كانت المملكة العربية السعودية تعتبر حليفًا استراتيجيًا مهمًا للولايات المتحدة في مواجهة النفوذ السوفيتي المتزايد في المنطقة كما ازداد التعاون في مجالات الطاقة، حيث ساعدت الولايات المتحدة السعودية في تطوير بنيتها التحتية النفطية، وفي السبعينات شهدت العلاقة بين البلدين بعض التوترات بسبب أزمة النفط في عام ١٩٧٣، حيث قررت منظمة أوبك التي كانت السعودية جزءًا منها، رفع أسعار النفط بشكل كبير، مما أثر على الاقتصاد العالمي، ورغم هذه التوترات لم تؤثر الأزمة على العلاقات الاستراتيجية بين البلدين، حيث استمرت الولايات المتحدة في التعاون مع السعودية في مجالات الأمن والاقتصاد(٣).

وفي الثمانينات استمر التعاون في المجال الأمني، خاصة في إطار مكافحة التهديدات الإقليمية، مثل العراق وإيران، وفي حرب الخليج عام ١٩٩٠-١٩٩١، كانت السعودية مستضيفًا رئيسيًا للقوات الأمريكية في إطار التحالف الدولي ضد العراق بعد غزو الكويت، وكانت هذه الحرب تمثل نقطة تحول في العلاقة بين البلدين، حيث ازدادت الروابط العسكرية بشكل كبير، وكان لها تأثير كبير على التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة، وبنهاية القرن العشرين، كانت العلاقة بين الولايات المتحدة والسعودية قد رسخت نفسها كتحالف استراتيجي قوي في مجالات النفط والأمن، وكانت السعودية تعد أحد الحلفاء الرئيسيين للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، وفي الوقت ذاته كانت الولايات المتحدة توفر الدعم العسكري والتقني للسعودية في مواجهة التحديات الإقليمية (٤).

علاقات الولايات المتحدة والسعودية شهدت اختبارًا كبيرًا بعد هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١، حيث كان بين المنفذين ١٥ سعوديًا، ورغم التحقيقات المكثفة استبعدت النتائج تورط كبار المسؤولين السعوديين في الهجمات، لكن استمرت الشكوك بشأن علاقة السعودية بالقاعدة، وفي ٢٠١٦ أقر الكونغرس الأمريكي قانون جاستا، الذي سمح بمقاضاة السعودية بشأن ١١ سبتمبر، رغم معارضة الرئيس أوباما في ذلك الوقت، ومن جهة أخرى، أثرت أحداث الربيع العربي والاتفاق النووي مع إيران على العلاقة بين البلدين، اذ أن المملكة العربية السعودية كانت قلقة من تحركات أوباما في المنطقة، خاصة في مصر وإيران، ورغم التوترات استمرت العلاقات الاستراتيجية، مع صفقات أسلحة أمريكية ضخم [٥].

ومع تولي دونالد ترامب رئاسة الولايات المتحدة عام ٢٠١٧، شهدت السياسة الأمريكية تحولات كبيرة، لا سيما فيما يتعلق بالشرق الأوسط، ففي ٢٠ مايو ٢٠١٧، قام ترامب بأول زيارة خارجية له كرئيس إلى المملكة العربية السعودية، حيث عُقدت ثلاث قمم رئيسية، الأولى مع المملكة والثانية مع دول الخليج، والثالثة مع زعماء الدول العربية والإسلامية، أسفرت هذه القمم عن إعلان تعزيز التعاون الأمني ومكافحة الإرهاب، لا سيما ضد تنظيم داعش، والعمل على عزل إيران، التي لم تكن حاضرة في تلك الاجتماعات، وفي ختام قمة الرياض، صدر بيان مشترك بين الولايات المتحدة والسعودية شدد على تعميق الشراكة بين البلدين واحتواء النفوذ الإيراني في المنطقة، على مستوى الاستراتيجية الأمريكية العامة، استمر ترامب في نهج الإدارات السابقة من حيث ثبات الأهداف الخارجية، مع تغييرات في الوسائل والأدوات المستخدمة، أما في سياسته تجاه السعودية، فقد أعاد ترتيب التحالفات الأمريكية، منتقلاً من نهج التقارب مع إيران، الذي طبع فترة أوباما، إلى تعزيز العلاقات مع الحلفاء التقليديين في الخليج، وفي مقدمتهم السعودية، كما أكد ترامب أهمية التعاون مع دول الخليج، التي وصفها بأنها تملك المال، مشددًا على ضرورة ضبط الأوضاع الإقليمية دون تدخل مباشر من الولايات المتحدة في دعم المعارضين أو إحداث تغييرات جذرية، مفضلًا الاستقرار على الفوضى، حتى لو تطلّب ذلك دعم أنظمة قوية، ولو كانت مستبدة [٦].

وفي حكم الرئيس جو بايدن مرت العلاقات السعودية الأمريكية بمرحلة من التوتر والتعقيد، حيث تظهر اختلافات في الرؤى والمواقف تجاه عدة قضايا إقليمية ودولية، وأحد أبرز هذه الخلافات يتمحور حول الملف الإيراني، حيث تشعر السعودية بعدم ارتياح تجاه سياسة بايدن التي تسعى لإبرام اتفاق نووي مع إيران، وهو ما تراه المملكة تهديدًا لأمنها الإقليمي، فضلاً عن أزمة اليمن تشكل نقطة خلاف أخرى، حيث تتساءل السعودية عن مدى الدعم الأمريكي لها في مواجهة الحوثيين المدعومين من إيران، إدارة بايدن انتقدت السعودية بشدة فيما يتعلق بملف حقوق الإنسان، خاصة بعد حادثة مقتل الصحفي جمال خاشقجي، مما أثار توترًا واضحًا في العلاقات بين البلدين، ومن ناحية أخرى فإن قرار "أوبك+" بخفض إنتاج النفط أثار غضب الولايات المتحدة، خاصة مع ارتفاع أسعار الطاقة وتأثيرها السلبي على الحلفاء الأوروبيين، مما زاد من حدة التوتر بين واشنطن والرياض، في هذا السياق، تسعى السعودية لتنويع تحالفاتها الخارجية، حيث بدأت في التقارب مع روسيا والصين[٧].

المطلب الثاني: الأبعاد المختلفة للعلاقات الأمريكية السعودية

اولا: البعد السياسي: العلاقات السياسية بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية تعتبر واحدة من أكثر التحالفات استراتيجية في الشرق الأوسط. تعود جذور هذه العلاقة إلى عام ١٩٣٣، عندما منحت السعودية امتيازات التنقيب عن النفط لشركة "ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا" (شيفرون لاحقًا) منذ ذلك الحين، تطورت العلاقة لتصبح تحالفًا متعدد الأوجه، يرتكز على المصالح المشتركة والتبادلات السياسية، فمن الناحية السياسية، تعتمد الولايات المتحدة على السعودية كحليف رئيسي في منطقة الشرق الأوسط، نظرًا لموقعها الجغرافي الاستراتيجي ودورها القيادي في العالم الإسلامي، والسعودية من جهتها تعتمد على الدعم السياسي الأمريكي لتعزيز شرعيتها الدولية وحماية نظامها من التهديدات الإقليمية، وأحد أبرز المحطات في العلاقات السياسية بين البلدين كان خلال الحرب الباردة، حيث وقفت السعودية مع الولايات المتحدة في مواجهة المد الشيوعي، كما أن السعودية لعبت دورًا محوريًا في تعزيز السلام في المنطقة، بما في ذلك دعمها لمبادرات السلام العربية الإسرائيلية، ومع ذلك، شهدت العلاقات السياسية بين البلدين توترات في بعض الأحيان، خاصة فيما يتعلق بملف حقوق الإنسان وحرب اليمن وعلاقة المملكة العربية السعودية بإيران، فإدارة بايدن على سبيل المثال، انتقدت المملكة العربية السعودية بسبب سجلها في حقوق الإنسان، لكنها حافظت على التحالف الاستراتيجي بسبب المصالح المشتركة، وتبقى العلاقات السياسية الأمريكية مع المملكة العربية السعودية قائمة على مبدأ "المصالح المشتركة"، حيث تسعى الولايات المتحدة إلى الحفاظ على استقرار المنطقة، بينما تسعى المملكة العربية السعودية إلى ضمان دعم أمريكي لسياستها الإقليمية[٨].

ثانيا: البعد الأمني: يشكل أحد أهم ركائز التعاون بين البلدين، حيث يرتكز على مواجهة التهديدات الإقليمية وتعزيز الأمن المشترك. بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، ازداد التعاون الأمني بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية، لا سيما في مجالات مكافحة الإرهاب ومواجهة التنظيمات المتطرفة مثل القاعدة وداعش، كما تم تعزيز تبادل المعلومات الاستخباراتية والتنسيق العسكري بين الجانبين، أحد أبرز المحاور الأمنية في العلاقة كان مواجهة النفوذ الإيراني في المنطقة، حيث دعمت الولايات المتحدة المملكة العربية السعودية في تصديها للتدخلات الإيرانية في اليمن وسوريا ولبنان. إضافة إلى ذلك، قامت المملكة العربية السعودية بشراء أنظمة تسليح متطورة من الولايات المتحدة، مما عزز قدراتها الدفاعية، خاصة في ظل التهديدات الصاروخية من الجماعات المدعومة من إيران، وإلى جانب ذلك، استضافت المملكة العربية السعودية قواعد عسكرية أمريكية وشاركت في تدريبات عسكرية مشتركة لتعزيز قدرتها على مواجهة التحديات الأمنية الإقليمية، وبالرغم من بعض التوترات السياسية بين البلدين، إلا أن العلاقات الأمنية ظلت قائمة على المصالح الاستراتيجية المشتركة التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار في منطقة الخليج [٩].

ثالثا: البعد الاقتصادي: العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية هي واحدة من أقوى الروابط بين البلدين، وتعتمد هذه العلاقة بشكل كبير على النفط، حيث تعد المملكة العربية السعودية واحدة من أكبر منتجي النفط في العالم، والولايات المتحدة واحدة من أكبر مستهلكيه، بدأت العلاقات الاقتصادية بين البلدين بشكل رسمي في الثلاثينيات مع اكتشاف النفط في المملكة العربية السعودية منذ ذلك الحين، أصبح النفط العمود الفقري للعلاقات الاقتصادية، حيث توفر المملكة العربية السعودية إمدادات مستقرة من النفط للولايات المتحدة، بينما تستفيد المملكة العربية السعودية من الاستثمارات الأمريكية في قطاع الطاقة، فضلاً عن النفط، تشمل العلاقات الاقتصادية بين البلدين استثمارات كبيرة في مجالات متعددة، و المملكة العربية السعودية تستثمر مليارات الدولارات في الاقتصاد الأمريكي، خاصة في قطاعات التكنولوجيا، العقارات، والبنية التحتية. من ناحية أخرى، الشركات الأمريكية تلعب دورًا كبيرًا في تطوير البنية التحتية السعودية، خاصة في مشاريع رؤية ٢٠٣٠، وأيضًا أن العلاقات الاقتصادية تشمل التعاون في مجال الطاقة المتجددة. مع توجه السعودية لتنويع اقتصادها، أصبحت الولايات المتحدة شريكًا رئيسيًا في مشاريع الطاقة الشمسية والطاقة النووية، وبشكل عام فأن العلاقات الاقتصادية الأمريكية السعودية تعكس اعتمادًا متبادلًا، حيث تسعى الولايات المتحدة إلى ضمان إمدادات طاقة مستقرة، بينما تسعى المملكة العربية السعودية إلى جذب الاستثمارات والتكنولوجيا الأمريكية لتنويع اقتصادها [١٠].

رابعا: البعد العسكري: العلاقات العسكرية بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية هي واحدة من أقوى جوانب التحالف بين البلدين، تعتمد السعودية بشكل كبير على الولايات المتحدة في توفير الأسلحة المتطورة، التدريب العسكري، والدعم اللوجستي، وبدأ التعاون العسكري بين البلدين بشكل رسمي بعد الحرب العالمية الثانية، لكنه تعزز بشكل كبير بعد حرب الخليج عام ١٩٩١، وخلال تلك الحرب لعبت الولايات المتحدة دورًا رئيسيًا في تحرير الكويت من الغزو العراقي، مما عزز الثقة بين البلدين[١١]، واليوم الولايات المتحدة هي المورد الرئيسي للأسلحة للسعودية، وتشمل الصفقات العسكرية بين البلدين طائرات مقاتلة أنظمة دفاع جوي، ودبابات، وأحد أبرز الصفقات كانت صفقة طائرات F-15 المتطورة، والتي بلغت قيمتها مليارات الدولارات، وأيضًا الولايات المتحدة توفر تدريبًا عسكريًا للقوات السعودية، مما يعزز قدراتها القتالية، فضلا عن تواجد قوات أمريكية في السعودية لدعم العمليات العسكرية في المنطقة، خاصة في مواجهة التهديدات الإيرانية، والتعاون العسكري يشمل أيضًا الدفاع المشترك، والسعودية تعتمد على الولايات المتحدة لحماية حدودها من التهديدات الخارجية، خاصة من إيران والجماعات المسلحة، باختصار فأن البعد العسكري في العلاقات الأمريكية السعودية يعكس تحالفًا قويًا يعتمد على توفير الأسلحة، التدريب، والدعم اللوجستي لتعزيز الأمن الإقليمي[١٢].

خامسا: البعد التكنولوجي: الولايات المتحدة الامريكية ما تستهلكه من طاقة تكنولوجية هائلة على انتاج مستويات اعلى وأرقى من المنتجات على مستوى العالم كله وفي مجالات عدة[١٣]، ومنا هنا تنطلق المملكة العربية السعودية في الاعتماد على هذا البعد لتنويع اقتصادها من خلال رؤية ٢٠٣٠، وتعتمد

المملكة العربية السعودية بشكل كبير على التكنولوجيا الأمريكية لتطوير قطاعات مثل الطاقة، الصحة، التعليم، والاتصالات، وأحد أبرز مجالات التعاون التكنولوجي هو الطاقة المتجددة، فالسعودية تسعى لتصبح لاعبًا رئيسيًا في مجال الطاقة الشمسية، وتتعاون مع شركات أمريكية لتطوير مشاريع كبرى في هذا المجال، وأيضًا تشمل العلاقات التكنولوجية بين البلدين التعاون في مجال الذكاء الاصطناعي، البيانات الضخمة، والتحول الرقمي، والشركات الأمريكية مثل Google، Microsoft، وAmazon تلعب دورًا كبيرًا في تطوير البنية التحتية الرقمية السعودية، فضلاً عن ذلك تشمل العلاقات التكنولوجية التعاون في مجال الفضاء، والمملكة العربية السعودية تعمل مع وكالة ناسا وشركات الفضاء الأمريكية لتطوير برامجها الفضائية، وبشكل عام، البعد التكنولوجي في العلاقات الأمريكية مع المملكة العربية السعودية يعكس تعاونًا متزايدًا في مجالات متعددة، حيث تسعى السعودية لاستخدام التكنولوجيا الأمريكية لتحقيق أهداف رؤية ٢٠٣٠، والسعودية تسعى إلى تحقيق **رؤية ٢٠٣٠**، والتي تهدف إلى تحويل الاقتصاد السعودي إلى اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار، في هذا الإطار، تعمل الولايات المتحدة على دعم السعودية في[١٤]:

١. **التحول الرقمي:** تطوير البنية التحتية الرقمية، مثل شبكات الاتصالات المتقدمة وأنظمة الحوسبة السحابية.

٢. **الذكاء الاصطناعي:** تعزيز استخدام الذكاء الاصطناعي في القطاعات المختلفة، مثل الصحة والتعليم والخدمات الحكومية.

٣. **المدن الذكية:** تعمل السعودية على إنشاء مدن ذكية مثل "نيوم"، والتي تعتمد بشكل كبير على التكنولوجيا المتقدمة، وتتعاون مع الشركات الأمريكية لتطوير هذه المدن.

ويمكن القول أن العلاقات الأمريكية السعودية نموذجًا معقدًا ومتعدد الأبعاد، وعلى الرغم من التحولات التي شهدتها هذه العلاقة على مدار العقود، فإن المصالح الاستراتيجية المشتركة بين البلدين لا تزال تحافظ على استمراريتها، في المجال السياسي، تستند العلاقة إلى التحالفات والتنسيق في القضايا الإقليمية، بينما يشكل النفط والتبادل التجاري أساس التعاون الاقتصادي، أما في المجال العسكري، فإن الشراكة الدفاعية والتسليح تلعب دورًا محوريًا في تعزيز الأمن والاستقرار، ومع تزايد أهمية التكنولوجيا، أصبحت مجالات الذكاء الاصطناعي والطاقة المتجددة والتعاون في تطوير البنية التحتية الرقمية ركيزة جديدة في العلاقات الثنائية، ومع استمرار المتغيرات الدولية والإقليمية، يبقى مستقبل هذه العلاقة مرهونًا بقدرتها على التكيف مع التحديات والفرص الجديدة بما يحقق مصالح الطرفين.

المطلب الثالث: المتغيرات المؤثرة في السياسة الامريكية تجاه المملكة العربية السعودية

شهدت منطقة الشرق الأوسط تحولات جذرية أعادت تشكيل المشهد السياسي الإقليمي، أبرز هذه التحولات كان انهيار نظام الرئيس السوري بشار الأسد في ديسمبر ٢٠٢٤، مما أدى إلى تغييرات عميقة في ميزان القوى الإقليمي، فضلاً عن ذلك تم تحقيق تقدم ملموس في اليمن نحو إنهاء الصراع المستمر، وتوصل لبنان وإسرائيل إلى اتفاق يهدف إلى احتواء التوترات الحدودية، وإن كان لا يزال قيد الاختبار.

أولًا: التحولات السياسية والأمنية في المنطقة وتأثيرها على سياسة الدولتين

١. **انهيار نظام الأسد وإعادة تشكيل المشهد السوري:** في ديسمبر عام ٢٠٢٤ انهار نظام الرئيس السوري بشار الأسد بعد سنوات من الصراع المستمر، شكل هذا الحدث نقطة تحول رئيسية في المشهد الإقليمي، حيث دخلت سوريا مرحلة انتقالية غير واضحة المعالم، مع تصاعد النفوذ الروسي والإيراني في بعض المناطق بينما حاولت دول الخليج بقيادة السعودية دعم القوى المعارضة الموالية لها، وكان للولايات المتحدة موقف داعم للتحولات في سوريا، لكنها لم تتدخل عسكريًا بشكل مباشر، مما دفع الرياض إلى زيادة انخراطها في الملف السوري لضمان عدم توسع النفوذ الإيراني أو التركي على حساب المصالح الخليجية(١٥).

٢. **الصراع في اليمن:** بحلول عام ٢٠٢٤، شهد النزاع اليمني تقدمًا نحو التهدئة، حيث تم الاتفاق على هدنة طويلة الأمد بين الحكومة اليمنية والحوثيين برعاية الأمم المتحدة ودعم من السعودية والولايات المتحدة، ومع ذلك، لم يكن الحل شاملًا، حيث استمرت بعض الاشتباكات في مناطق متفرقة، لا سيما في مأرب وشبوة، ولعبت واشنطن دورًا في الضغط على الأطراف للالتزام بالهدنة، لكن الرياض كانت أكثر حذرًا، مع تركيزها على تقليل الخسائر الأمنية وضمان عدم تحول اليمن إلى منطقة نفوذ إيرانية دائمة (١٦).

٣. **الاتفاق الحدودي بين لبنان وإسرائيل:** في نوفمبر ٢٠٢٤، أُعلن عن اتفاق بين لبنان وإسرائيل يهدف إلى احتواء التوترات الحدودية، حيث وافقت الأطراف على تعزيز التنسيق الأمني ومنع حزب الله من شن عمليات عسكرية، وقد جاء هذا الاتفاق بوساطة أمريكية ودعم خليجي، حيث سعت السعودية إلى لعب دور أكبر في استقرار لبنان لمنع مزيد من التمدد الإيراني عبر حزب الله (١٧).

ثانيًا: العلاقات الاقتصادية والاستثمارية بين السعودية وأمريكا: في يناير ٢٠٢٥ أعلن ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان عن خطة استثمارية ضخمة بقيمة **٦٠٠ مليار دولار** في الولايات المتحدة خلال السنوات الأربع القادمة، شملت هذه الاستثمارات قطاعات التكنولوجيا والطاقة والبنية التحتية، يُعَد هذا الإعلان خطوة استراتيجية لتعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين، وهو جزء من رؤية السعودية ٢٠٣٠ التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط، كما أنه يعكس رغبة السعودية في الحفاظ على علاقتها الوثيقة مع واشنطن، على الرغم من تعاونها المتزايد مع الصين وروسيا (١٨).

ثالثًا: التعاون الدفاعي والأمني بين البلدين: التعاون الدفاعي كان أحد الركائز الأساسية للعلاقات بين البلدين، في فبراير ٢٠٢٥، التقى وزير الدفاع السعودي الأمير خالد بن سلمان بنظيره الأمريكي لمناقشة تعزيز التعاون الأمني، خصوصًا فيما يتعلق بحماية أمن الخليج والتصدي لتهديدات إيران، كما قامت الولايات المتحدة بتزويد السعودية بأنظمة دفاعية متقدمة لمواجهة التهديدات المحتملة من الحوثيين وإيران، مما يعكس التزام واشنطن بأمن حليفتها الخليجية رغم بعض التوترات السياسية (١٩).

رابعًا: المتغيرات الدولية وتأثيرها على العلاقات:

١. **عودة ترامب إلى البيت الأبيض:** بعد فوزه في الانتخابات الأمريكية عام ٢٠٢٤، اتجه دونالد ترامب إلى إعادة بناء تحالفاته التقليدية مع الدول الخليجية، بما في ذلك السعودية، كان ذلك على عكس سياسات إدارة بايدن التي اتسمت بالضغط على الرياض بشأن حقوق الإنسان وقضية خاشقجي.

٢. التقارب السعودي مع الصين وروسيا: على الرغم من استمرار التعاون مع أمريكا، سعت السعودية إلى تعزيز علاقاتها مع بكين وموسكو، خاصة في مجالات الطاقة والتكنولوجيا، هذا التوازن في العلاقات الدولية يعكس تحولًا في السياسة الخارجية السعودية نحو مزيد من الاستقلالية [٢٠].

ويمكن القول ان العلاقات الأمريكية–السعودية في السنوات الاخير تميزت بالتعاون في مجالات الاقتصاد والأمن، لكنها لم تكن خالية من التحديات، استمرت المملكة العربية السعودية في تعزيز شراكتها مع الولايات المتحدة الامريكية، لكنها في الوقت ذاته وسعت نطاق علاقاتها الدولية مع قوى أخرى مثل الصين وروسيا، مما يعكس ديناميكية جديدة في توازن القوى الإقليمية والدولية.

المطلب الرابع: السيناريوهات المستقبلية في العلاقات الامريكية السعودية

العلاقات الأمريكية السعودية هي علاقة استراتيجية معقدة ومتعددة الأوجه، تتشكل بناءً على مجموعة من العوامل الجيوسياسية والاقتصادية والأمنية، هذه العلاقة التي تمتد لعقود تشهد تقلبات وتطورات مستمرة بسبب التغيرات في البيئة الدولية والإقليمية، وفي المستقبل يمكن تصور عدة سيناريوهات محتملة لهذه العلاقة، تعتمد على كيفية تفاعل الطرفين مع التحديات والفرص الجديدة.

السيناريو الأول: تعزيز التحالف الاستراتيجي: في هذا السيناريو، قد تختار الولايات المتحدة تعزيز تحالفها الاستراتيجي مع المملكة العربية السعودية استنادًا إلى التحديات المشتركة في المنطقة. مع استمرار التهديدات الإيرانية وتصاعد النفوذ الروسي والصيني في الشرق الأوسط، قد يرى المسؤولون الأمريكيون أن استمرار التعاون مع المملكة العربية السعودية أمر أساسي لضمان الاستقرار الإقليمي. قد يشمل هذا السيناريو تعزيز التعاون العسكري والأمني، مثل زيادة صفقات الأسلحة وتدريبات مشتركة، بالإضافة إلى استمرار الشراكة في مجال الطاقة لتأمين أسواق النفط العالمية. الولايات المتحدة قد تجد في السعودية شريكًا رئيسيًا في مواجهة التحديات المتزايدة من القوى الإقليمية الأخرى. [٢١].

السيناريو الثاني: تباعد متزايد بسبب تغير الأولويات: في هذا السيناريو قد تشهد السياسة الأمريكية تجاه المملكة العربية السعودية تباعدًا متزايدًا نتيجة لتغير الأولويات الاستراتيجية للولايات المتحدة، إذا ركزت الولايات المتحدة بشكل أكبر على مواجهة التحديات في مناطق أخرى مثل منطقة المحيط الهادئ أو النزاع مع الصين، فقد يقل اهتمامها بالشرق الأوسط بشكل عام. هذا التغيير قد يدفع المملكة العربية السعودية إلى البحث عن شركاء دوليين جدد، مثل الصين وروسيا، مما يؤدي إلى انخفاض التعاون العسكري والأمني مع واشنطن. في هذا السياق، قد تسعى الولايات المتحدة لتقليل الاعتماد على المملكة في مجال الطاقة نتيجة لتطوير مصادر طاقة بديلة [٢٢].

السيناريو الثالث: توترات بسبب حقوق الإنسان والسياسة الداخلية: في هذا السيناريو، قد تزداد التوترات بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية نتيجة لقضايا حقوق الإنسان، مثل مقتل الصحفي جمال خاشقجي، وكذلك التحديات السياسية الداخلية في السعودية التي قد تتعارض مع القيم الأمريكية. قد تواجه الإدارة الأمريكية ضغوطًا داخلية من الكونغرس ومنظمات حقوق الإنسان، مما قد يؤثر على سياساتها

تجاه المملكة. من الممكن أن تفرض واشنطن عقوبات اقتصادية أو تقييد صفقات الأسلحة، أو أن تزيد من الضغوط السياسية على الرياض، مما قد يؤدي إلى تدهور العلاقات في بعض المجالات.

السيناريو الرابع: تعاون في مجالات جديدة: في هذا السيناريو الأكثر إيجابية، قد تشهد السياسة الأمريكية تجاه المملكة العربية السعودية تحولًا نحو التعاون في مجالات جديدة، مثل التكنولوجيا والطاقة المتجددة، ومع سعي المملكة العربية السعودية لتنفيذ رؤية ٢٠٣٠ التي تهدف إلى تقليل الاعتماد على النفط، قد ترى الولايات المتحدة فرصة لتعميق التعاون في مجالات الابتكار والطاقة النظيفة، بما في ذلك الطاقة الشمسية والذكاء الاصطناعي، وهذا التوجه قد يسهم في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين، ويتيح فرصًا جديدة للاستثمار والتعاون التجاري في مجالات غير تقليدية [٢٣].

ويمكن القول ان من المتوقع أن تستمر السياسة الأمريكية تجاه المملكة العربية السعودية في التطور بناءً على المتغيرات في البيئة الدولية والإقليمية، بينما هناك احتمال لتعزيز التحالف الاستراتيجي بين البلدين في مواجهة التحديات المشتركة، فإن التباعد المتزايد أو التوترات حول قضايا حقوق الإنسان قد تكون أيضًا جزءًا من المستقبل المحتمل، ستكون قدرة الولايات المتحدة على التكيف مع هذه التحديات، إلى جانب استجابة السعودية لمتطلبات الأمن والطاقة، هي المحددات الرئيسية لتوجهات السياسة الأمريكية المستقبلية تجاه المملكة.

الخاتمة

تعد التغيرات الإقليمية والضغوط الدولية تحديات رئيسية للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه المملكة العربية السعودية، في ظل صعود قوى دولية جديدة، تواجه الولايات المتحدة الأمريكية معضلة إعادة تحديد أولوياتها في المنطقة، بما في ذلك إعادة تشكيل تحالفاتها الاستراتيجية مع دول الخليج. المملكة العربية السعودية من جانبها تسعى إلى تعزيز استقلالها الاستراتيجي من خلال تنويع شراكاتها الدولية، وهو ما يفرض على السياسة الخارجية الأمريكية التفكير في كيفية الحفاظ على هذه العلاقة الحيوية دون أن تكون هي الخيار الوحيد للرياض، ومع تزايد التحديات الأمنية والاقتصادية في المنطقة، تدرك الولايات المتحدة أن المملكة العربية السعودية لن تظل أسيرة للنفوذ الأمريكي، بل ستسعى إلى تبني سياسة خارجية أكثر تنوعًا ومرونة، تتماشى مع مصالحها الوطنية في مواجهة الضغوط العالمية والإقليمية. وفي هذا السياق، لن تظل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السعودية ثابتة، بل ستتأرجح بين التعاون والتنافس وفقًا لمعادلة المصالح المتغيرة في إطار تطورات المنطقة، إن مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السعودية سيعتمد على قدرة الولايات المتحدة على التكيف مع الواقع الإقليمي المتحول، وكذلك على قدرة الرياض في رسم معادلات جديدة تحدد مسار علاقاتها الدولية، مما سيؤثر بشكل جوهري على النظام الإقليمي والدولي في المنطقة.

الهوامش:

(١) محمد النيرب، اصول العلاقات السعودية الامريكية، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٤، ص١٩.

(2) Earl, David R. A. Saudi Arabia and the United States: An Alliance in Peril. New York: Routledge, 2004, p12-32.

(٣) منصور ابو كريم، اتجاهات السياسية الخارجية الامريكية تجاه منطقة الشرق الاوسط في ظل حكم ترامب، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، الدوحة، قطر، ٢٠٢٨، ص ٢٠.

(4) Bill, James A. The United States and Saudi Arabia: The Making of an Alliance. New York: Columbia University Press, 1997, p20-26.

(٥) محمد المنشاوي، العلاقات السعودية – الامريكية وتحولاتها: المخاطر والاحتمالات، مجلة سياسات عربية، العدد ٤٠، ٢٠١٩، ص ٨٧–٩٠.

(٦) محفوظ رسول، الازمة الخليجية الراهنة: الاسباب والتداعيات قطر والسعودية والامارات العربية والبحرين وقطر، مركز الكتاب الاتحادي، الجزائر،٢٠١٨، ص ٤٢.

(٧) عبد الله ناهض، تحديات العلاقات السعودية–الامريكية في ظل إدارة الرئيس بايدن، مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠١٤، ص ٥–٩.

(8) Congressional Research Service, Saudi Arabia: Background and U.S. Relations, Washington, D.C.: Congressional Research Service, Library of Congress, October 2, 2023, https://sgp.fas.org/crs/mideast/RL33533.pdf.

(٩) مايسة محمد محمود، العلاقات الأمريكية – السعودية في ظل المتغيرات الإقليمية (٢٠١١ – ٢٠١٦)، مركز الكتاب الاتحادي، ٢٠١٨الجزائر، ص ١٠٦–١٠٧.

(10) Kristian Coates Ulrichsen. The Changing Security Dynamics of the Persian Gulf. Riyadh: King Faisal Center for Research and Islamic Studies 2021, p 6-9.

(١١) صفاء عبد الوهاب المبارك واخرون، العلاقات السعودية الامريكية في المجال العسكري ١٩٦٨ – ١٩٨١، مجلة آداب ذي قار، العدد ٣، المجلد ١، ٢٠١١، ص ١٩٨–٢٠١.

(١٢) مداني ليلة، البعد العسكري في السياسة الخارجية الامريكية، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد ٤، ٢٠١٤، ص ١٧٥–١٨٠.

(١٣) علي محمد أمنيف الرفيعي، القوة الناعمة وأثرها في مستقبل الهيمنة الامريكية، مكتبة السنهوري، ببنان، بيروت، ط١، ٢٠١٦، ص ٧٩.

(١٤) علاء حسان غرز الدين، مقاربات السياسة الخارجية السعودية ضمن رؤية ٢٠٣٠ في ظل تغيرات البيئة الاقليمية والدولية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، المانيا، ٢٠٢٤، ص١٩–٢٣.

(15) "Saudi Crown Prince Says Kingdom Intends to Invest $600 Billion in US During Call with Trump," AP News, 22 Jan, 2025: https://apnews.com/article/6730a89f93b44ed8d705638f95700cbb

(16) Saudi Defence Minister, U.S. Defense Secretary Discuss Cooperation in Washington." Reuters, 25 Feb, 2025: https://www.reuters.com/world/saudi-defence-minister-us-defense-secretary-discuss-cooperation-washington-2025-02-25/.

(17) The secret 'Iranian clause' in the Israel-Lebanon ceasefire deal revealed, New York Post, November 29, 2024, https://linksshortcut.com/WFjWY.

(١٨) صافيناز محمد أحمد، " مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، متاح على الرابط الاتي: https://acpss.ahram.org.eg/News/21317.aspx.

(19) Saudi defence minister, U.S. defense secretary discuss cooperation in Washington, Reuters, February 25, 2025, https://linksshortcut.com/BXXBH.

(٢٠) عودة ترامب إلى البيت الأبيض وتعزيز العلاقات الأمريكية–السعودية، صحيفة عكاظ، ٢٠٢٥، متاح على الرابط الاتي: https://www.okaz.com.sa/news/local/2178772.

(٢١) سيناريوهات مستقبل العلاقات السعودية –الأمريكية، صحيفة الجزيرة، متاح على الرابط التالي: https://www.al-jazirah.com/2021/20210209/ar2.htm

(٢٢) العلاقات السعودية الأمريكية تدخل حقبةً جديدةً: دلالات التغير ومستقبل التحالف، مركز شاف للدراسات المستقبلية، متاح على الرابط التالي: https://shafcenter.org

(٢٣) سيناريوهات العلاقات الأمريكية–السعودية ما بعد الانتخابات الرئاسية ٢٠٢٠، مركز سينرجي للدراسات، متاح على الرابط التالي: https://synerjies.com/2020/10/04/us-ksa-election-scenarios

المصادر

أولًا: الكتب:

١) محمد النيرب، أصول العلاقات السعودية الأمريكية، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٤.

٢) منصور ابو كريم، اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل حكم ترامب، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، الدوحة، قطر، ٢٠٢٨.

٣) علي محمد أمنيف الرفيعي، القوة الناعمة وأثرها في مستقبل الهيمنة الأمريكية، مكتبة السنهوري، بيروت، ط١، ٢٠١٦.

٤) مايسة محمد محمود، العلاقات الأمريكية – السعودية في ظل المتغيرات الإقليمية (٢٠١١ – ٢٠١٦) مركز الكتاب الاتحادي، الجزائر، ٢٠١٨.

٥) محفوظ رسول، الأزمة الخليجية الراهنة: الأسباب والتداعيات قطر والسعودية والإمارات العربية والبحرين وقطر، مركز الكتاب الاتحادي، الجزائر، ٢٠١٨.

٦) عبد الله ناهض، تحديات العلاقات السعودية–الأمريكية في ظل إدارة الرئيس بايدن، مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠١٤.

ثانيًا: المجلات:

١) محمد المنشاوي، العلاقات السعودية – الأمريكية وتحولاتها: المخاطر والاحتمالات، مجلة سياسات عربية، العدد ٤٠، ٢٠١٩.

٢) صفاء عبد الوهاب المبارك وآخرون، العلاقات السعودية الأمريكية في المجال العسكري ١٩٦٨ – ١٩٨١، مجلة آداب ذي قار، العدد ٣، المجلد ١، ٢٠١١.

٣) مداني ليلة، البعد العسكري في السياسة الخارجية الأمريكية، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد ٤، ٢٠١٤.

ثالثا: المواقع الالكترونية:

١) صافيناز محمد أحمد، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، متاح على الرابط التالي: https://acpss.ahram.org.eg/News/21317.aspx

٢) "عودة ترامب إلى البيت الأبيض وتعزيز العلاقات الأمريكية–السعودية"، صحيفة عكاظ، ٢٠٢٥، متاح على الرابط التالي:https://www.okaz.com.sa/news/local/2178772

١. "سيناريوهات مستقبل العلاقات السعودية – الأمريكية"، صحيفة الجزيرة، متاح على الرابط التالي: https://www.al-jazirah.com/2021/20210209/ar2.htm

٢. العلاقات السعودية الأمريكية تدخل حقبةً جديدةً: دلالات التغير ومستقبل التحالف، مركز شاف للدراسات المستقبلية، متاح على الرابط التالي: https://shafcenter.org

٣. سيناريوهات العلاقات الأمريكية–السعودية ما بعد الانتخابات الرئاسية ٢٠٢٠، مركز سينرجي للدراسات، متاح على الرابط التالي: https://synerjies.com/2020/10/04/us-ksa-election-scenarios

٤. سيناريوهات مستقبل العلاقات السعودية – الأمريكية، صحيفة الجزيرة، متاح على الرابط التالي: https://www.al-jazirah.com/2021/20210209/ar2.htm

One: Books (In English)

1) Earl, David R. A, Saudi Arabia and the United States: An Alliance in Peril، New York: Routledge, 2004.

2) Bill, James A, the United States and Saudi Arabia: The Making of an Alliance، New York: Columbia University Press, 1997.

Two: Magazines (In English)

1) Kristian Coates Ulrichsen, the Changing Security Dynamics of the Persian Gulf, Riyadh: King Faisal Center for Research and Islamic Studies, 2021.

Three: Websites (In English)

1) Congressional Research Service, *Saudi Arabia: Background and U.S. Relations*, Washington D.C.: Congressional Research Service, Library of Congress, October 2, 2023: https://sgp.fas.org/crs/mideast/RL33533.pdf

2) "Saudi Crown Prince Says Kingdom Intends to Invest $600 Billion in US During Call with Trump", AP News, January 22, 2025: https://apnews.com/article/6730a89f93b44ed8d705638f95700cbb

3) "Saudi Defence Minister, U.S. Defense Secretary Discuss Cooperation in Washington", Reuters, February 25, 2025: https://www.reuters.com/world/saudi-defence-minister-us-defense-secretary-discuss-cooperation-washington-2025-02-25/

4) "The secret 'Iranian clause' in the Israel-Lebanon ceasefire deal revealed", New York Post, November 29, 2024: https://linksshortcut.com/WFjWY

5) Saudi defence minister, U.S. defense secretary discuss cooperation in Washington, Reuters, February 25, 2025: https://linksshortcut.com/BXXBH